



مركز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية: بين متطلبات الاقتصاد والصراع السياسي



Food
Security
Emergency
Subsidy Law

الأستاذ المتمرس الدكتور

كامل علاوي كاظم

جامعة الكوفة

تعتبر السياسة المالية عن نشاط الدولة الاقتصادي، ويتمثل هذا النشاط باستخدام النفقات العامة والايادات العامة لتحقيق أهداف عامة، وقد تأرجح هذا الدور عبر التاريخ الاقتصادي بحسب المدارس الفكرية؛ من حياديته بحسب المدرسة الكلاسيكية الى السياسة المالية التدخلية بحسب المدرسة الكينزية. وأياً كان نوع التدخل سواء عن طريق القواعد العامة ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية أم عن طريق الأوامر؛ فإنها تؤدي وظائفها في التخصيص والنمو والتوزيع والاستقرار على وفق المرحلة التي يمر بها الاقتصاد؛ فتكون هناك:

- السياسة المالية التوسيعية لمواجهة الركود (زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب أو كليهما).
- السياسة المالية الانكماشية لمواجهة التضخم (تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب).
- السياسة المالية الاستثنائية The Discretionary Fiscal Policy أو الهيكلية التي تظهر تغييراً متعمداً في برامج الانفاق والضريبة وتعالج القضايا عبر الدورة الاقتصادية.

وفي العراق بعد 2003 نجد أن السياسة المالية تعمل باتجاه مسير للدورة الاقتصادية ولا تعمل على علاجها فهناك السياسة المالية التوسيعية للمدة 2003-

2008 والتي كان من المفروض أن تكون سياسة مالية انكماشية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وهذا يتناقض مع عمل السياسة النقدية التي كانت سياسة انكماشية ونجحت في تخفيض معدلات التضخم من خلال التحكم بسعر الصرف ونافذة بيع العملة، وكانت السياسة المالية انكماشية في أوقات الركود فزادت مشاكل الاقتصاد وتعمقت حالة الركود 2017-2014، 2020-2021.

ان السياسات الكينزية التدخلية مبنية على فرضية هي أن صناع القرار يعملون على وفق المصلحة العامة، وبما أن منفذي السياسات هم بشر؛ لذا فإنهم سوف يعملون على تعظيم منافعهم الشخصية بدلاً من تحقيق المصالح العامة. عليه يسعى السياسيون والأحزاب والكتل السياسية الى تضخيم الموازنات العامة للحصول على مكاسبهم. ففي الأنظمة الديمقراطية الراسخة وحتى في الديمقراطيات الناشئة يسعى المرشحون للانتخابات الى تعظيم أصواتهم الانتخابية عبر الوعود الانتخابية بمزيد من برامج الإنفاق العام، ويسعى الناخبون الى تعظيم منافعهم عبر التصويت لأصحاب الوعود السخية، وهذا يحصل باستخدام الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن ذلك فإن المرشحين يعملون حال وصولهم الى البرلمان الى العمل بمبدأ الموازنة الكبيرة Large Budget في التخصيصات والمشاريع بغية التأثير في سلوك الناخبين.

إن سلوك السياسيين جعلهم بعددين عن مبدأ توازن الموازنة العامة، واعداد الموازنة بعجز مالي يكون عبئاً على الأجيال القادمة. ولتجاوز هذه الحالة اتبعت بعض حكومات الولايات المتحدة ابان إدارتي رونالد ريغان وجورج بوش الابن الى اتباع سياسة تجويع الوحش Starving the Beast التي تعني خفض الضرائب بغية تقييد الإنفاق وحرمان الحكومة الاتحادية من الإيرادات الممولة للإنفاق.

وفي العراق نجد أن الموازنة العامة في العراق بعد 2003 تعد بعجز بيد أنها تنتهي بفائض عدا السنوات، 2013، 2009-2017، 2019-2021، وسوف نتطرق الى هذا الموضوع لاحقاً.

لقد أدت البنية المالية التي تتوافر عليها الدولة الريعية إلى شخصنة عملية الإنفاق العام، وكرست مفاهيم تقليدية للسلطة، وأدت إلى تسييس الإنفاق العام، وتعزيز ميول السياسيين لطلب الريع. وقد ظهر ذلك على مناهج التخطيط المالي في البلد، والإغراق في تبني المناهج التقليدية في إعداد الموازنة العامة، والقبول بعجز متنام في الموازنة دون اعتبار للأولويات الإستراتيجية وحالة الاقتصاد وأوضاع المالية العامة، الأمر الذي

ابعد الموازنة العامة عن ترجمة أهداف السياسة الاقتصادية إلى واقع ملموس. فضلاً عن أنه أثر في عدم عقلنة المالية العامة بشقيها الإنفاقي والإيرادي، وأدى إلى تدني كفاءة الصرف الحكومي، وخفض مردود وفاعلية ذلك الصرف، في الوقت الذي تراجعت فيه باضطراد جودة الخدمات العامة والأداء الحكومي برغم غزارة الإيرادات النفطية.

أزمة إدارة المال العام في الاقتصاد العراقي

منح قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981 أهدافاً مالية محددة، تنحصر في التخطيط المالي الذي لا يخرج عن "إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية القومية وتهيئة وسائل اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها" (الباب الاول/ المادة 1/ أولاً). ومنحها وسائل "مالية" محدودة لتحقيق ذلك، إلا أن ما منحها قوة كبيرة في التأثير في النشاط الاقتصادي هو ارتباط البنك المركزي بها، وجعله ضمن تقسيماتها الادارية (الباب الثاني/ المادة 2)، وهذا ما جعل قراراتها تتضمن البعدين المالي والنقدي في السياسة الاقتصادية، لاسيما خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات.

وفقدت الوزارة هذا التأثير مع استقلال البنك المركزي عنها، وعن الحكومة، فيما لم يُفلح قرار مجلس الوزراء المرقم ق6\1\46\2812 في 4 نيسان (ابريل) 2005، الذي تأسست بموجبه الدائرة الاقتصادية في الوزارة بزيادة تأثيرها في الاقتصاد الوطني، واستمرت بممارسة دور "محاسب الحكومة" المالي، من دون أن تتمكن من ربط الموازنة العامة بحركة الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع البنك المركزي الذي نأى بنفسه بعيداً عنها .

ان قيام وزارة المالية بدورها "الحساباتي" جعلها أسيرة هذا الدور، فهي مدبر شؤون الصرف الصارم، الذي تمكنت عبره من استتباع الوزارات الاخرى لما تجود به من التخصيصات المقررة لها ضمن الموازنة الاتحادية، ففي كل شهر تقوم وزارة المالية بتمويل رواتب الوزارات والمؤسسات عبر مصرفي الرافدين والرشيد بمبالغ ترى أنها مناسبة، وفي الاوقات التي لا يكون فيها قانون موازنة، مثلما هو حاصل خلال عام 2014 و2020 فإنها تملك سلطة اكبر في تحديد قاعدة الصرف 12/1، وكثيراً ما تشتكي المؤسسات الحكومية من آلية حساب الوزارة لتخصيصاتها السابقة وما صرف منها.

لأزالت وزارة المالية تُعَدُّ الموازنة على وفق أسلوب موازنة البنود التي اعتمدها البريطانيون منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921، والتي تركز على سلامة الصرف من حيث توافقها مع التعليمات والقوانين النافذة، وعلى الرغم من تشكيل اللجان والمطالبة بالتحويل إلى أنواع أخرى من أساليب أعداد الموازنات بخاصة موازنة البرامج والأداء والتي كانت من ضمن برنامج الحكومة السابقة، إلا أنه لم يكن هناك أي تطبيق عملي على أرض الواقع، وقد غادرت أغلب الدول أسلوب موازنة البنود؛ كونه لا يركز على أهداف السياسة المالية وقد يكون باباً سهلاً من أبواب الفساد الذي ينخر في جسد الدولة.

جدول (1): ترتيب العراق بحسب مؤشر مدركات الفساد 2005-2021

السنة	تسلسل العراق	قيمة مؤشر مدركات الفساد	عدد الدول المشتركة
2005	170	22	194
2010	175	15	178
2015	165	16	169
2019	162	20	180
2020	160	21	180
2021	157	23	180

Source :www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index (cpi).

ولضخامة الموازنات الاتحادية بعد 2003 إلا أننا نجد خلوها من الأهداف التنموية ما عدا تخصيص مبالغ بسيطة لاستراتيجية التخفيف من الفقر وفي بعض المحافظات تكاد لا تذكر.

2021-2015 (مليار دينار)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنة	
129.9		128.0	102.7	96.6	105.8	119.4	الم صد قة	النفقات (تريليون دينار)
116.4	76,0	111.7	80.8	75.4	67.0	70.3	الفع لية	
89.55		87.28	78.69	78.12	63.33	58.93	نسب التحقق (%)	
101.3		105.5	91.6	79.0	81.7	94.0	المخ من	الإيرادات (تريليون دينار)
109.0	63,1	107.4	106.5	77.4	54.4	66.4	الفع لي	
107.66		101.81	116.29	97.99	66.6	70.68	نسب التحقق (%)	
-28.6		-22.4	-11.1	-17.6	-24.1	-25.41	المخ طط	العجز (الفائض)
-7.3`	-12,8	-4.2	25.6	1.9	-12.6	-3.9	الفع لي	
301.4	201.1	262.2	221.1	196.9	194.6	266.3	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دينار)	
-2.4	-6.4	-1.61	11.59	0.98	-6.5	-1.47	نسبة العجز (أو الفائض) / الناتج (%)	

المصدر: وزارة المالية مستندات الموازنة المفتوحة

<http://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/obsDocuments.aspx>.

وبما أن قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019 يجيز الصرف بنسبة 12/1 من الموازنة الجارية في حال عدم اقرار الموازنة ، فضلاً عن الفقرة ثالثاً من المادة نفسها التي تنص (في حال عدم إقرار الموازنة الاتحادية لسنة مالية معينة تعد البيانات المالية النهائية للسنة السابقة اساساً للبيانات المالية لهذه السنة وتقدم الى مجلس النواب لغرض إقرارها)، فإنه يكون أساس الصرف في هذه السنة وهو سنة 2021، ولا يعتقد توفر الإرادة عند الحكومة ومجلس النواب في إقرار الموازنة، وسوف تسير الحكومة على وفق ما عملت به في عام 2020 عندما قدمت قانوني الاقتراض وقانون تمويل العجز لتوفير الغطاء القانوني للإنفاق؛ بعد أن فشلت في تمرير مسودة الموازنة التي قدمتها في أيلول/ سبتمبر 2020 بحجم 148 ترليون لكن سرعان ما تم سحبها بعد أن تسربت الى وسائل الاعلام، الا أن المشكلة في السنة الحالية تكمن في غياب توصيف للحكومة التي لم تعد حكومة كاملة الصلاحية، أو حتى حكومة تصريف اعمال بعد انقضاء المدد الدستورية اللازمة لتشكيل الحكومة الجديدة.

قانون الدعم الطارئ

ولعدم إقرار الموازنة لهذه السنة، قدمت الحكومة مسودة قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية (التنمية تعني حدوث تغيرات بنوية كمية ونوعية في هيكل الاقتصاد) بموجب قرار مجلس الوزراء 73 لسنة 2022، وجاء بالأسباب الموجبة للقانون (بغية تحقيق الامن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنينشرع هذا القانون)؛ وحدد سقف الانفاق بـ (25) ترليون ينفق وفق ما مبين في الجدول الآتي:

جدول (3): النفقات المخصصة لفقرات قانون الدعم الطارئ

الفقرة	المبلغ (مليار دينار)	النسبة
الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر	8750	35
المشاريع المتوقفة والممتلكات والمشروعات الخدمية	8750	35

10	2500	تقرير السيولة الوقائية للخزينة العامة
10	2500	تسديد المديونية الخارجية وديون استيراد الغاز وشراء الطاقة
5	1250	تسديد كلفة انتاج النفط الخام
5	1250	مصرفوات طارئة
100	25000	المجموع

المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

وقد رفض هذا القانون بعد تفسير المحكمة الاتحادية (لحكومة تصريف الأمور اليومية) بموجب قرارها 121/اتحادية 2022 في 2022/5/15، وفي 2022/5/17 أوضحت المحكمة الاتحادية بكتابها 909 في 2002/5/17 بأن تصريف الاعمال اليومية يشمل (الغذاء والدواء والكهرباء ومتطلباتها وتوفير الامن بكافة جوانبه.....) مع وجوب مراعاة المادة 13 من قانون الإدارة المالية 6 لسنة 2019. مما دفع أكثر من خمسين عضو من أعضاء من مجلس النواب تقديم مسودة تختلف عن المسودة التي قدمتها الحكومة وقرأت القراءة الأولى والثانية وتم التصويت على القانون في الجلسة (11) لمجلس النواب التي انعقدت يوم الأربعاء 8 حزيران (يونيو) 2022، وأثناء الاعداد لانضاج القانون، وجه السيد النائب الأول لمجلس النواب كتاباً الى السيد وزير المالية بالعدد 1440 في 31 أيار (مايو) 2022 يتضمن عدد من المقترحات يطلب إمكانية تضمينها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية أغلبها تخص العاملين بعقود وفق القرار 315، فضلاً عن الطلب بتعيين خريجي كليات العلوم بالتنسيق بين وزارة الصحة، واستحداث درجات وظيفية الى وزارة الصناعة. وبتاريخ 2 حزيران (يونيو) 2022 قدمت رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني مقترحات بموجب كتابها 91، يتضمن ادراج حصة إقليم كردستان بنسبة (13.9) في المائة من التخصيصات التشغيلية والحاكمة والاستثمارية وتخصيصات تنمية الأقاليم، ومقترح مستحقات الفلاحين في الإقليم للسنوات 2014-2015، وتحويل العقود الانتخابية الى عقود تشغيلية، وغيرها من المقترحات. وبتاريخ 7 حزيران (يونيو) وجه النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بكتابته ذي العدد 299 في 7 حزيران (يونيو) اللجنة المالية بتخصيص 1.5 ترليون من تخصيصات تنمية الأقاليم لبناء وحدات سكنية لعوائل الشهداء من

افراد الجيش العراقي وقوات البيشمركة والحشد الشعبي والأجهزة الأمنية لكونهم قارعوا الإرهاب.

وفي يوم الاثنين 7 حزيران (يونيو) 2022 صرح السيد وزير المالية بأن المبلغ الإجمالي للقانون بلغ 26 ترليون بعد إضافة ترليون دينار للعاملين وفق القرار 315، وأن المبلغ الإجمالي قابل للتغير في الوقت الذي أنهت به اللجنة المالية الصياغة النهائية للقانون وأصبح جاهزاً للتصويت، وأضاف السيد الوزير لا حصة لإقليم كردستان من تخصيصات القانون لكونه لم يسلم للحكومة الاتحادية أية إيرادات.

بلغت التخصيصات الكلية للقانون 25 ترليون دينار، وزعت على الجدول (أ) بلغت تخصيصاته 10 ترليون وزعت كما يأتي:

جدول (4) الجدول أ المرفق بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

ت	الجهة	المبلغ (مليار دينار)
1.	وزارة التجارة: تحسين وشراء مفردات البطاقة التموينية وشراء محصول الحنطة المحلية أولاً ثم المستوردة والشلب والخزين الاستراتيجي	6000*
2.	وزارة الكهرباء: (تسديد المديونية الخارجية وديون استيراد وشراء الغاز والطاقة)	4000
3.	تحويل المحاضرين والاداريين والاجراء وقراء المقاييس وفق القرار 315 والزام وزارة المالية بتعيين الأوائل وحملة الشهادات العليا من الخريجين وعقود بشائر الخير في ديالى	1000
4.	المجموع	10000

* منها 500 مليار الى فلاحي كردستان

وتضمن الجدول (ب) إحدى وعشرون فقرة أساسية، أهمها تنمية الأقاليم 8 ترليون دينار وواحد ترليون الى وزارة العمل وواحد ترليون تخصيصات البترودولار و162 مليار للتعاقد مع حملة البكالوريوس والدبلوم بواقع 1000 عقد لكل محافظة وراتب شهري قدره 300 ألف دينار لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن تخصيص 500 مليار دينار لمحافظة النجف وكربلاء وصلاح الدين (سامراء)، ووزارة الزراعة 900 مليار دينار ومؤسسة الشهداء 150 مليار دينار ومؤسسة السجناء السياسيين 100 مليار

دينار، فضلاً عن إضافة مبالغ لتكاليف انتاج النفط لشركة نفط البصرة و نفط الشمال، مع تخصيص 100 مليار دينار، وقد ورد في المادة (11) من القانون بتخصيص 50 في المائة من إيرادات المنافذ الحدودية الى المحافظات التي فيها من ضمنها إقليم كردستان.

وبنظرة الى القانون نجد أنه لم يقتصر على مواجهة الأزمة (الكهرباء، واستيراد الحنطة، وتوفير مفردات البطاقة التموينية) بل تضمن فقرات أخرى لا علاقة لها بالأمن الغذائي ولا بالتنمية مثل دفع تكاليف انتاج النفط وتخصيص مبالغ للمشاريع الخدمية الجديدة والمشاريع المتوقفة والممتلكة، فضلاً عن السماح لوزير المالية الاقتراض الداخلي والخارجي، وفي مسودة مجلس الوزراء حُدد سقف الاقتراض بمبلغ 10 ترليون دينار، بيد أن القانون الذي صوت عليه مجلس النواب خلا من هذا القيد.

إن القانون هو عبارة عن موازنة مصغرة، وكان من الاجدى العمل على الفقرة ثالثاً من المادة 13 من قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، ولكن المشكلة هي في توصيف الحكومة الحالية، هل هي حكومة تصريف الأمور المالية أم حكومة مستقلة واعداد موازنة وفق بيانات موازنة 2021 التي لا تتجاوز 102 ترليون بدون السلف، أو على افتراض استمرار الصراع السياسي والالتزام بتفسير المحكمة الاتحادية على الحكومة طلب تمويل إضافي للفقرات التي لا تكفي نسبة الصرف عليها 12/1 (الكهرباء، استيراد الحنطة، البطاقة التموينية)، لأن القانون تضمن فقرات لا علاقة لها بالأمن الغذائي أو التنمية.

السؤال الذي يُطرح في هذا المقام، هل الحكومة قادرة على الانفاق؟ تشير التجربة أن الحكومة غير قادرة على الانفاق، على سبيل المثال بلغت نسبة تنفيذ موازنة عام 2021 بدون السلف حوالي 78.8 في المائة، مما يدل على تدني كفاءة الأجهزة التنفيذية أو أن مجلس النواب أقر موازنة أكبر من قدرة الحكومة على التنفيذ، نستنتج من ذلك أن إضافة مبالغ الى حدود الصرف التي حددها قانون الإدارة المالية قد يثير المخاوف من شبهات الفساد التي قد ترافق عملية التنفيذ. وهناك مبرر آخر لتدني نسب التنفيذ هي أن وزارة المالية لا تمول وحدات الانفاق. فضلاً عن أن هناك طفرة في حجم المبالغ المخصصة مثلاً تنمية الأقاليم من 40 ترليون في موازنة 2021 الى 8 ترليون ووزارة التجارة من 794 مليار دينار الى 5 ترليون دينار، وهذه تشير الشكوك في قدرة الأجهزة التنفيذية، ويمكن المقارنة بين حساب الدولة للأربعة أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة مع الأربعة أشهر الأولى من سنة 2021.

جدول (4) مقارنة حساب الدولة للأربعة أشهر من سنة 2022 مقارنة مع الأربعة أشهر سنة 2021

الفقرة	2021	2022
الموازنة الجارية (تريليون)	23.089	29.763
الموازنة الاستثمارية (تريليون)	4.33	2.000
الموازنة الاجمالية (تريليون)	23.522	31.763
تنمية الأقاليم (مليار)	41	576
استراتيجية التخفيف من الفقر (مليار)	1	13
الإيرادات النفطية (تريليون)	22.357	45.073
الإيرادات غير النفطية (تريليون)	2.638	2.057
اجمالي الإيرادات (تريليون)	24.995	47.130

إن ما يلاحظ من الجدول انخفاض الإيرادات غير النفطية، وهذه دلالة على تجاهل الحكومة إجراءاتها الإصلاحية التي نادت بها من خلال الورقة البيضاء فما أن ارتفعت أسعار النفط حتى فقدت الضريبة وظيفتها.

الفائض والصندوق السيادي

قدر السيد وزير المالية بأننا سوف نحصل على فائض قدره 20 مليار دولار في حال بقاء أسعار النفط أعلى من 100 دولار للبرميل، في حين قدر السيد مستشار السيد رئيس الوزراء أن الفائض في الموازنة سوف يقترب من 40 مليار دولار. وإذا كان متوسط السعر بحدود 90 دولار سوف يكون الفائض أكبر من 40 مليار دولار. وهنا نشير الى أن الفائض في الموازنات كان يجب أن يودع في صندوق سيادي، إلا أن قانون الإدارة المالية ذي الرقم 6 لسنة 2019 لم يحدد وجوب تأسيس صندوق سيادي، إذ جاءت

الفقرة ثانياً من المادة 19، أنه في حال حصول زيادة في الإيرادات الفعلية، وبعد تغطية العجز الفعلي ان وجد يتم توفير الفائض لاستخدامه في موازنات السنوات التالية وفي صندوق سيادي، (الوقائع العراقية العدد 4550 في 2019/8/5)، ولضمان المحافظة على الفائض المتحقق في عام 2022 يمكن استخدام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية كصندوق سيادي بعد إعادة تكييفه قانونياً واعتباره صندوقاً سيادياً. وعلى وفق بيانات وزارة النفط فإن إيرادات النفط لغاية مايس 2022 بلغت 72.381 ترليون دينار، وبما أن هناك فترة ابطاء باستلام الإيرادات أمدتها ثلاث أشهر، فإن إيرادات الثلاث أشهر الأخيرة من عام 2021 سوف تستلم في عام 2022 والتي تقدر بحوالي 22.667 مليار دولار، أي 32.867 ترليون دينار بافتراض تم استلام إيرادات شهري كانون الثاني وشباط 2022 والذي يبلغ 16862 مليار دولار أي 24.450 ترليون دينار وبمجموع 57.317 ترليون دينار، في حين أن الإيرادات النفطية المتحققة لغاية نيسان 2022 بحسب حساب الدولة المنشور في موقع وزارة المالية بلغ 45.073 ترليون دينار، وهذا يعني أن البيانات المالية غير كافية للإفصاح والشفافية، لذا فلا غرابة أن نجد أن العراق حصل على المرتبة 112 من أصل 120 دولة في مؤشر شفافية الموازنة، وكأن الموازنة من الوثائق السرية، وفي قانون الدعم الطارئ لم نحصل على الجداول المرفقة به من مصادرها الرسمية.

جدول (5): الصادرات النفطية للأشهر الخمسة الأولى من عام 2022

الشهر	متوسط السعر	الإيراد (مليون دولار)	الإيراد (مليون دينار)
كانون الثاني	83.825	8322	12066900
شباط	92.083	8540	12383000
آذار	110.09	11070	16051500
نيسان	104.091	10550	15297500
مايس	111.79	11436	16582200
المجموع		49918	72381100

المصدر: وزارة النفط العراقية.

الخاتمة

وأخيراً نجد أن قانون الدعم الطارئ يضيف مبالغ خارج قدرة الأجهزة التنفيذية على الانفاق، لكون أقصى طاقة إنفاقه كما نعتقد بناء على المعطيات التاريخية السابقة هي 100 ترليون دينار، وبما أن الاقتصاد العالمي يمر بأزمة نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، فإن الحكومة تحتاج الى مبالغ إضافية لتأمين استيراد الحنطة، يكون من الاجدى لها بتقديم مسودة قانون الى مجلس النواب يتضمن تمويل إضافي لشراء الحنطة واستيراد الطاقة وتأمين مفردات البطاقة التموينية.

وبالختام يبقى تشكيل الحكومة وتجاوز حالة العناد السياسي (لأن السياسة هي فن الممكن) هو الحل الاسلم للخروج من الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، والتي ينبغي عليها ان تعمل على إجراء اصلاح مالي واسع يطور أسس اعداد الموازنة وعملياتها ويحسن من كفاءتها بما يخدم عملية تحقيق التنمية المستدامة، وتوجيه الانفاق العام في الاتجاهات التي ينبغي ان يخصص فيها.



مركز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER